

وقد دري تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان المؤرخ في ٢١ تموز/يوليه ١٩٨٩ (٤٥) ، وإذ يحيط علماً بالملاحظات المبداة فيه ،

وإذ يحيط علماً بالرسالة المؤرخة في ١٢ تموز/يوليه ١٩٨٩ والموجهة الى الأمين العام من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة للبنان لدى الأمم المتحدة (٤٦) ،

واستجابة منه لطلب حكومة لبنان ،

١ - يقرر تمديد الولاية الحالية لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لفترة مؤقتة أخرى مدتها ستة أشهر ، أي حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ ؛

٢ - يكرر تأكيد تأييده القوي لسلامة لبنان الإقليمية وسيادته واستقلاله ضمن حدوده المعترف بها دولياً ؛

(٤٥) المرجع نفسه ، الوثيقة

س/20742 .

(٤٦) المرجع نفسه ، الوثيقة

س/20733 .

تغطي جميع جوانب مشكلة الشرق الأوسط والى أن يتم ذلك" . ويعكم ذلك البيان الذي أدلى به الأمين العام وجهة نظر مجلس الأمن" .

وفي الجلسة ٢٨٧٢ المعقودة في ٢١ تموز/يوليه ١٩٨٩ ، ناقش المجلس البند المعنون "الحالة في الشرق الأوسط : تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (٤٤) (S/20742) .

القرار ٦٣٩ (١٩٨٩)

المؤرخ ٢١ تموز/يوليه ١٩٨٩

إن مجلس الأمن ،

إذ يشير الى قراراته ٤٢٥ (١٩٧٨) و ٤٢٦ (١٩٧٨) المؤرخين في ١٩ آذار/مارس ١٩٧٨ و ٥٠١ (١٩٨٢) المؤرخ في ٢٥ شباط/فبراير ١٩٨٢ و ٥٠٨ (١٩٨٢) المؤرخ في ٥ حزيران/يونيه ١٩٨٢ و ٥٠٩ (١٩٨٢) المؤرخ في ٦ حزيران/يونيه ١٩٨٢ و ٥٢٠ (١٩٨٢) المؤرخ في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢ ، والى جميع قراراته بشأن الحالة في لبنان ،

(٤٤) انظر : الوثائق الرسمية

لمجلس الأمن ، السنة الرابعة والأربعون ، ملحق تموز/يوليه وآب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ١٩٨٩ .

"يلاحظ اعضاء مجلس الامن مع الاسف والاسى البالغين ان قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان قد تكبت ، خلال فترة الولاية الحالية ، حائل إضافية في الارواح وإصابات أخرى كنتيجة لحوادث خطيرة مختلفة في منطقة وزعها ، بما في ذلك مضايقة أفرادها من قبل جماعات وقوات مسلحة مختلفة .

"ويقدم اعضاء مجلس الامن في هذا الصدد خالص مواساتهم وعزائهم لحكومات ايرلندا والسويد والنرويج ، ومن خلالها ، لاسر الضحايا المفجوعة ، ويشيدون بالاعمال الباهرة لجميع افراد القوة وما يتحلون به من شجاعة وتضحية بالنفس ، في سبيل المثل العليا للعلم في المنطقة .

"وهم يحيطون علما مع بالغ القلق بالانباء التي تردت اليوم ومفادها ان المقدم هيفنز ربما يكون قد قُتل في لبنان ، وإذا ما ثبتت صحة هذه الانباء ، فإنهم يعربون عن مخبتهم لارتكاب هذا العمل البشع والإجرامي ضد ضابط يعمل في خدمة الامم المتحدة في بعثة لحفظ السلم في لبنان . ويسترعون الاهتمام الى القرار

٢ - يؤكد من جديد الاختصاصات والمبادئ التوجيهية العامة للقوة كما هي مبينة في تقرير الامين العام المؤرخ في ١٩ آذار/مارس ١٩٧٨^(٢٨) ، والمتمم بالقرار ٤٢٦ (١٩٧٨) ، ويطلب الى جميع الاطراف المعنية ان تتعاون تعاوننا تماما مع القوة لتنفيذ ولايتها تنفيذًا كاملاً ؛

٤ - يكرر التأكيد على انه ينبغي ان تنفذ القوة تنفيذًا كاملاً ولايتها كما هي محددة في القرارين ٤٢٥ (١٩٧٨) و ٤٢٦ (١٩٧٨) وفي سائر القرارات الأخرى ذات الصلة ؛

٥ - يطلب الى الامين العام ان يواصل المشاورات مع حكومة لبنان والاطراف الأخرى المعنية مباشرة بتنفيذ هذا القرار وان يقدم تقريراً في هذا الشأن الى مجلس الامن .

اتخذ بالإجماع في الجلسة ٢٨٧٢ .

مقررات

في الجلسة ذاتها ، وبعد مشاورات جرت بين اعضاء مجلس الامن ، ادلى رئيس المجلس ، بالبيان التالي^(٤٧) :

(٤٧) S/20758 .